بسم الله الرحمن الرحيم

بنك الشارقة
Bank of Sharjah

BOARD OF DIRECTORS

مجلس الإدارة

وقائع اجتماع الجمعية العمومية العادية رقم ٤٨ الذي عقد يوم الخميس الموافق ٣ يونيو ٢٠٢١، الساعة ١١:٠٠ قبل الظهر، عن بعد.

ترأس الاجتماع رئيس مجلس الادارة الشيخ محمد بن سعود القاسمي. وحضر الإجتماع كل من السادة أعضاء مجلس الإدارة عبد العزيز المدفع، سالم الغماي، سعود البشارة، عبدالله الفهيم، صلاح النومان، عامر خانصاحب، وعن بعد، عبر منصة "لومي" السادة عبدالعزيز الحساوي ، فرانسوا دوج وفاروج نركيزيان الرئيس التنفيذي للمجموعة وبحضور أعضاء الإدارة العامة للبنك.

حضر الاجتماع السيد كلوفيس كرم ممثلاً السادة ديلويت مدقق الحسابات الخارجي.

وحضر الاجتماع عن بعد السيد احمد سعيد النقبي ممثلا هيئة الأوراق المالية والسلع.

تم تعيين السيد بول عفيف مقررا للجلسة ومنصة "لومي" بإشراف السيدة وحيدة أسعد جامعا للأصوات.

أعلن مقرّر الجلسة ان النصاب القانوني مكتمل بحضور:

٢٨ مساهم أصالة	٩٦٤,٤٠٩,٨٧٢ سهم	%٤٥,٩٢
١٣ مساهم وكالة	٥٧٨,١٥٩,٠٨٧ سهم	%٢٧,٥٣
٤١ أصالةً ووكالة	١,٥٤٢,٥٦٨,٩٥٩ سهم	%٧٣,٤٦

وبهذا فأن الجمعية العمومية أصبحت في حكم التداول القانوني، وسيصار الى مناقشة بنود جدول الاعمال التالي:

١ – القراءة والمصادقة على تقرير مجلس الإدارة عن نشاطات البنك للسنة المنتهية في ٢٠٢٠\١٢\٣١.
٢ – القراءة والمصادقة على تقرير مدقق حسابات البنك للسنة المنتهية في ٢٠٢٠\١٢\٣١.
٣ – القراءة والمصادقة على الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر كما في ٢٠٢٠\١٢\٣١.
٤ - إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن اعمالهم للفترة المنتهية ٢٠٢٠\١٢\٣١.
٥ – ابراء ذمة مدقق الحسابات الخارجي عن أعمالهم للفترة المنتهية في ٢٠٢٠\١٢\٣١.
٦ – تعيين مدقق الحسابات الخارجي للبنك للسنة المالية ٢٠٢١، وتحديد أتعابهم.
٧- الموافقة على تعيين ممثلين من الشركات القانونية او التدقيق المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع لتمثيل من يرغب من المساهمين في إجتماعات الجمعية للحضور و التصويت بالنيابة عنهم.

المواضيع التي تحتاج الى قرارات خاصة:

٨ - الموافقة بموجب قرار خاص على تحديث برنامج سندات الدين الأوروبية متوسطة الأجل للبنك (غير قابلة للتحوّل إلى أسهم)؛ وزيادة قيمته الحالية من ٢،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي (أو ما يعادلها بعملات أخرى)؛ وإصدار سندات دين أخرى منطوية تحت البرنامج والتي سيحدد مجلس الإدارة شروطها وتعديل اي مستندات ووثائق تتعلق بالبرنامج (شريطة الحصول على موافقة السلطات المختصة) وذلك بما لا يتجاوز سنة من تاريخ موافقة الجمعية العمومية وذلك في حال قرر مجلس الإدارة تنفيذ الإصدار.

٩- الموافقة بموجب قرار خاص على مشروع القرار المقترح من مجلس الإدارة المتعلق بإصدار سندات رأس مال من المستوى الأول في شكل سندات دائمة " Tier 1 Capital" (غير قابلة للتحوّل إلى أسهم) في حدود مبلغ لا يتجاوز ٥٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (أو ما يعادله بعملات أخرى) وتفويض الصلاحية لمجلس الإدارة لتحديد موعد الإصدار بما لا يتجاوز سنة من تاريخ موافقة الجمعية العمومية وذلك في حال قرر مجلس الإدارة تنفيذ الإصدار، وتفويض مجلس الإدارة لتحديد شروطه وأحكامه والتوقيع على اي مستندات ووثائق تتعلق بالإصدار (شريطة الحصول على موافقة السلطات المختصة). تعتبر السندات الدائمة كرأس مال إضافي في المستوى الأول وفقا لتوجيهات المصرف المركزي الإماراتي حول معايير بازل (٣) بخصوص سندات رأس المال.

١٠- الموافقة على إقتراح مجلس الإدارة بزيادة نسبة مساهمة الأجانب في رأس المال من ٣٠ % إلى ٤٠ % وفقاً للنص المقترح (مرفق ربطاً):

المادة (٧) قبل التعديل:
جميع أسهم الشركة اسمية ويجب ان لا تقل نسبة مساهمة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي من الأفراد الطبيعيين او الأشخاص الاعتبارية المملوكة بالكامل لمواطني مجلس التعاون في أي وقت طوال مدة بقاء الشركة عن (٧٠%) من رأس المال، ولايجوز أن تزيد نسبة مساهمة غير مواطني الدولة عن (٣٠%).

المادة (٧) بعد التعديل:
جميع أسهم الشركة اسمية ويجب ان لا تقل نسبة مساهمة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي من الأفراد الطبيعيين او الأشخاص الاعتبارية المملوكة بالكامل لمواطني مجلس التعاون في أي وقت طوال مدة بقاء الشركة عن (٦٠%) من رأس المال، ولايجوز أن تزيد نسبة مساهمة غير مواطني الدولة عن (٤٠%).

افتتح الرئيس الجلسة مرحباً بالحضور وتقدم باسمه الشخصي ونيابة عن مجلس الادارة والمساهمين، بالشكر والتقدير الى صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، وصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، وصاحب السمو الشيخ الدكتور سلطان بن محمد القاسمي حاكم الشارقة، وصاحب السمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان، ولي عهد أبو ظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وإخوانهم أصحاب السمو الحكام أعضاء المجلس الأعلى للاتحاد وذلك لرؤيتهم الثاقبة وقيادتهم الرشيدة والحكيمة لما فيه مصلحة وطننا الحبيب نحو المزيد من التقدم والازدهار.

وقبل البدء بتلاوة خطاب رئيس مجلس الإدارة وملخص عن تقرير مجلس الإدارة وعرض بنود جدول الأعمال والتصويت عليها، عرض الرئيس لطلب تقدم به السادة المساهمون ممن يمثلون ١٧،١٩% من رأسمال البنك لإدراج بند من خارج جدول الأعمال متعلّق بتوزيع أرباح على المساهمين.

وافق الرئيس على إدراج البند في جدول الأعمال بعد تحققه من توفر كافة الشروط القانونية لهذا الطلب في بداية الإجتماع، وطلب من مقرّر الإجتماع إدراج البند في نهاية القرارات العادية للتصويت عليه من قبل السادة المساهمين.

أوضح ممثل هيئة الأوراق المالية والسلع أن الموضوع جائز قانوناً شرط أن يذكر في أي قرار سيتخذ في هذا الشأن ضرورة الحصول على موافقة المصرف المركزي وهيئة الأوراق الملية والسلع.

أوضح مقرّر الإجتماع أن كافة الكلمات والتقارير الخاصة بالجمعية العمومية رقم ٤٨ لبنك الشارقة ش.م.ع. موجودة على موقع البنك الإلكتروني كما على منصة "لومي" القائمة بنقل وقائع الجمعية العمومية المنعقدة عن بعد للإطلاع عليها، وأن باب الإسئلة مفتوح لطرحها عبر المنصة الحالية ("لومي") حيث سيصار الى الإجابة عليها من قبل مجلس الإدارة والإدارة العامة قبل البدء بالتصويت على القرارات وفقاً لجدول الأعمال.

تم الإنتقال بعد ذلك الى كلمة رئيس مجلس الإدارة الذي اشار في خطابه إلى أنه في العام ٢٠٢٠ قلبت جائحة Covid-١٩ العالم الذي نعرفه رأساً على عقب، حيث غيّرت الجائحة الأولويات بالكامل، وأجُبر الناس في جميع أنحاء العالم على التأقلم مع متطلبات الوقاية من خلال الإغلاق الكامل، إلزامية إرتداء الأقنعة ،وحظر السفر ومع الأزمات الإقتصادية الناشئة. مشيرا الى أنه، ومع استخدام اللقاحات، بدأ العالم يأمل بأن تعود الأمور الى طبيعتها ،مترافقة ومؤشرات إيجابية على مستوى الإقتصاد العالمي .
وعلى المستوى الإقليمي ، شهدنا تصعيد اً في التوترات الجيوسياسية ، وتراجعاً حاد اً في النشاط الاقتصادي والمزيد من القيود التنظيمية والحوكمة.

وأضاف، حققت دولة الإمارات العربية المتحدة المعجزات في مجال الصحة والحماية من الوباء .فجائحة - Covid19 لم تنجح في منع البلاد من الوصول إلى الفضاء الخارجي من خلال مهمة مسبار الأمل الذي أطلق إلى المريخ في رحلة تاريخية ، ولا في مواصلة مسارها التقدمي وتطوير قوانين وأنظمة أكثر ديناميكية على المستويين الاجتماعي والاقتصادي.

وقال إنه بالنسبة لبنك الشارقة، في خلال العام ٢٠٢٠، حقق البنك نتائج جيدة على الرغم من تداعيات جائحة Covid-١٩ وتطورات مهمة أخرى أثرت على الأسواق التي تعمل فيها المجموعة. في الواقع، لقد أظهَرت عمليات المجموعة في الإمارات العربية المتحدة أداءً مرناً مدعوماً بأصول متينة للبنك.

لقد بلغ صافي ربح عمليات المجموعة في الإمارات العربية المتحدة ٣٠٩ مليون درهم ، كما بلغ صافي الربح الموحد ١٧٦ مليون درهم إماراتي بعد الأخذ في الاعتبار للاحتياطيات اللازمة للشركة التابعة "بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل .في لبنان . وحافظت الميزانية العامة للمجموعة على صلابتها، حيث بلغ إجمالي الأصول ٣٦,١٤ مليار درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٣١,٦٩ مليار درهم) مما يمثل زيادة بنسبة ١٤٪ وإجمالي حقوق المساهمين ٣,١٧ مليار درهم (٣١ ديسمبر ٢٠١٩: ٣,٠٢ مليار درهم) مما يمثل زيادة بنسبة ٥٪.

تابع الرئيس أن صندوق النقد الدولي (IMF) قد نشر في ديسمبر ٢٠٢٠ توقعات التضخم كما في نهاية اكتوبر ٢٠٢٠ حيث إعتبر الاقتصاد اللبناني مفرط التضخم مما أدى إلى تغيير محاسبي كان له تأثير اً مباشرا ً على كيفية تقديم المجموعة لبياناتها المالية ، مع التطبيق المطلوب لمعيار المحاسبة الدولي رقم ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي رقم ٢١. وبناءً على ذلك، وبعد نشر النتائج الاولية للبيانات المالية في منتصف شهر فبراير ٢٠٢١ ، تمت دعوة المجموعة لتطبيق معيار المحاسبة الدولي ٢٩ ومعيار المحاسبة الدولي ٢١ لإعداد التقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم المفرط على شركتها التابعة ، بنك الإمارات ولبنان ش.م.ل ابتداءً من ١ يناير ٢٠٢٠. وعليه، تم إعادة احتساب البيانات المالية لبنك الإمارات ولبنان ش.م.ل من خلال تطبيق مؤشر أسعار عام على التكلفة التاريخية ، من أجل عكس التغيرات على القوة الشرائية لليرة اللبنانية في تاريخ إغلاق البيانات المالية. جاء تأثير اعتماد محاسبة التضخم المفرط على البيانات المدققة في حقوق المساهمين إيجابياً وبلغ ٢٣٦ مليون درهم إماراتي، وهو ما يمثل الفرق بين التغير السلبي البالغ ٦٤٢ مليون درهم إماراتي على أرقام الأرباح والخسائر والتغير الإيجابي البالغ ٨٧٩ مليون درهم إماراتي على إجمالي حقوق المساهمين. وقد أدى ذلك إلى زيادة في صافي حقوق المساهمين للمجموعة بمبلغ ٢٣٦ مليون درهم حيث بلغت ٣,٣٦٥ مليون درهم إماراتي كما في نهاية سنة ٢٠٢٠ مقابل ٣,٠١٨ مليون درهم في نهاية سنة ٢٠١٩. الا أنه، وبالنظر إلى حالة "عدم اليقين" السائدة، فقد تم قيد مخصصات إضافية على مستوى المجموعة بقيمة ٢٠٠ مليون درهم إماراتي ، ما خفض الفارق بعد إحتساب التضخم المفرط إلى ٣٦ مليون درهم إماراتي فقط وهو ما حوّل إعتماد معايير محاسبة التضخم المفرط والتأخيرات الاستكشافية مجرد مضيعة للوقت. وعند قيد مبلغ ٦٤٢ مليون درهم إماراتي على الأرباح والخسائر نتيجة تطبيق التضخم المفرط والمخصصات الأخرى بقيمة ٢٠٠ مليون درهم المذكورة أعلاه، أقرّت المجموعة صافي خسارة قدره ٦٦٦ مليون درهم إماراتي وخسارة إجمالية شاملة قدرها ٧٢٤ مليون درهم إماراتي. أدى تطبيق هذه التعديلات بعد إصدار البيانات المالية الأولية للمجموعة إلى إعلان المجموعة في نهاية المطاف عن حقوق المساهمين بقيمة ٣,٢ مليار درهم إماراتي ، مما يعكس نموا بنسبة ٥٪ مقارنة بعام ٢٠١٩. ومن المؤسف أن النتائج الإيجابية والجيدة للبنك قد حجبتها تقنية محاسبية نقلت نتائج الأرباح والخسائر الإيجابية إلى خسائر محاسبية، الا أنها ومع ذلك فهي حسنت حقوق المساهمين بشكل إيجابي. أود أن أعيد التأكيد بأنه من وجهة نظر مجلس الإدارة، فإن حماية حقوق المساهمين تبقى هي الأولية.

وتقدم الرئيس بخالص الشكر باسم مجلس الادارة وجميع المساهمين، الى جميع عملاء البنك ومراسليه في كافة أنحاء العالم على ثقتهم الكبيرة بالبنك. كما وخص بالشكر السلطات المالية في الدولة وعلى وجه الخصوص المصرف المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع (SCA) وسوق أبو ظبي للأوراق المالية (ADX)) على ثقتهم وتعاونهم الكبيرين.

كما عبّر الرئيس عن تقديره الكبير لإدارة البنك وموظفيه على جهودهم الدؤوبة وتفانيهم في عملهم لاسيما في ظروف عمل إستثنائية فرضها فيروس Covid-19.

شكر مقرّر الإجتماع الرئيس على كلمته وعرضه لملخص تقرير مجلس الإدارة، ودعى الرئيس التنفيذي للمجموعة لقراءة تقرير الإدارة العامة عن نشاطات البنك للسنة المنتهية ٢٠٢٠\١٢\٣١.

قدم الرئيس التنفيذي تقريرا مفصلاً للمساهمين عن تطور الميزانية، لاسيما فيما يتعلق بإجمالي الموجودات، إجمالي المطلوبات، اجمالي صافي حقوق الملكية، إجمالي ودائع العملاء، إجمالي القروض والسلفيات، مجموع الحسابات النظامية ، صافي السيولة ، صافي دخل الفوائد ، صافي دخل العمليات ، الخسائر الصافية والخسائر الشاملة. كما أسهب بالشرح عن موضوع التضخم المفرط المطبق على حسابات بنك لبنان والإمارات ش.م.ل. بشكل محاسبي مبيناً كيفية أن الخسائر المدونة حسابيا" تشكل زيادة في حقوق المساهمين وبشكل إيجابي. كما نوّه بأن موضوع المكافآت أصبح من متطلبات الإجراءات المعمول بها في القطاع المصرفي بناءً على توصيات المصرف المركزي، ما دفع بالبنك الى تخصيص مبلغ ١٨،٧٦٥،٠٠٠ مليون درهم لهذا الغرض.

شكر مقرّر الإجتماع الرئيس التنفيذي على عرضه المفصل لتقرير الإدارة العامة، وطلب من ممثل ديليوت قراءة تقرير مدقق الحسابات عن السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠\١٢\٣١.

بعد عرض ديليوت لتقريرها، طلب مقرّر الإجتماع من مسؤول علاقات السادة المستثمرين قراءة الإسئلة الواردة عبر منصة "لومي" ليصار الى الإجابة عليها من قبل الرئيس أوالرئيس التنفيذي.

تمحورت الإسئلة حول توزيع الأرباح والإستثمارات العائدة للبنك لا سيما في بنك لبنان والإمارات ش.م.ل. وتأثيرها على الأرباح، كما تناولت بعض الإسئلة توقف التداول في الأسهم كما النظرة المستقبلية للبنك، فيما تناول أحد الإسئلة الإستيضاح عن عدم قيد المخصصات قبل إظهار الأرباح.

تناوب الرئيس والرئيس التنفيذي الإجابة عن كافة الأسئلة بشكل مفصل وتوضيحي، حيث تمّ التشديد على ما جاء في تقرير الإدارة العامة الذي تمّ عرضه آنفاً والذي بيّن للسادة المساهمين كيفية تطور الميزانية العامة وكيف أن الإستثمار في بنك لبنان والإمارات ش.م.ل.، وإن تأثر حالياً بموضوع التضخم المفرط، إلا أنه من الناحية العملية هو خسارة محاسبية إنما فعلياً فهو زيادة في حقوق المساهمين، وأن البنك عليه تقييم الوضع تباعاً حول هذه الإستثمارات. أما في ما خص توقف التداول أوضح الرئيس التنفيذي أن البنك قد إستحصل على رأي قانوني من شركة محاماة دولية في عدم قانونية توقيف التداول بالأسهم، إلا أن للسوق المالي رأي مختلف في هذا الإطار. أما في موضوع عدم قيد المخصصات قبل إظهار الأرباح فقد شدّد الرئيس التنفيذي على أن ذلك له علاقة بمتطلبات المدققين الخارجيين في ما يتعلق بالإجراءات المحاسبية.

أخيراً وفي إطار التداول بموضوع الأرباح، وبعد مناقشة توزيعها، إقترح مجلس الإدارة توزيع الأرباح وفقاً لآلية إصدار أسهم منحة من خلال تحويل ١٠٠ مليون درهم من الإحتياطي العام الى رأس المال المدفوع طبعاً بعد الإستحصال على كافة الموافقات اللازمة لذلك والإلتزام بكافة الإجراءات كما التعديلات المطلوبة إنفاذاً لهذا المقترح.

شكر مقرّر الإجتماع الرئيس ومجلس الإدارة والرئيس التنفيذي على كافة الأجوبة والإيضاحات المقدمة الى السادة المساهمين، وفي غياب أية أسئلة إضافية، أعلن مقرّر الإجتماع البدء بفتح باب التصويت للمصادقة على جدول الأعمال، فوافقت الجمعية العمومية على القرارات التالية:

١ـ صادقت الجمعية العمومية بالأكثرية على تقرير مجلس الإدارة عن نشاطات البنك للسنة المنتهية في ٢٠٢٠\١٢\٣١.

٢ ـ صادقت الجمعية العمومية بالأكثرية على تقرير مدقق حسابات البنك للسنة المنتهية في ٢٠٢٠\١٢\٣١.

٣ ـ صادقت الجمعية العمومية بالأكثرية على الميزانية وحسابات الأرباح والخسائر والتخصيصات كما في ٢٠٢٠\١٢\٣١.

٤ـ صادقت الجمعية العمومية بالأكثرية على إبراء ذمة أعضاء مجلس الإدارة عن اعمالهم للفترة المنتهية في ٢٠٢٠\١٢\٣١.

٥ـ صادقت الجمعية العمومية بالأكثرية على ابراء ذمة مدقق الحسابات الخارجي عن أعمالهم للفترة المنتهية في ٢٠٢٠\١٢\٣١.

٦ـ وافقت الجمعية العمومية بالأكثرية وللسنة المالية ٢٠٢١ على تعيين المدققين الخارجيين السادة ديلويت وحددت أتعابهم السنوية بمبلغ ١،١٥٠,٠٠٠ درهم.

٧ـ وافقت الجمعية العمومية بالأكثرية على تفويض مجلس الإدارة لتعيين ممثلين من الشركات القانونية أو التدقيق المعتمدة من قبل هيئة الأوراق المالية والسلع لتمثيل من يرغب من المساهمين في اجتماعات الجمعية العمومية للحضور والتصويت بالنيابة عنهم.

٨ـ أما في ما يتعلّق بالبند المدرج من خارج جدول الأعمال، فقد وافقت الجمعية العمومية بالأكثرية وبنسبة ٩٩,٨٨% على توزيع أرباح وفقاً للآلية التالية وهي تحويل مبلغ ١٠٠ مليون درهم من الإحتياطي العام الى رأس المال المدفوع، وذلك بإصدار أسهم منحة عن سنة ٢٠٢٠ بواقع ٤,٧٦، وذلك شرط الحصول على موافقة مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي وهيئة الأوراق المالية والسلع، مع ما سيستتبعه ذلك من إلتزام بالإجراءات المطلوبة.

بعد الإنتهاء من التصويت على بنود جدول الأعمال بموجب القرارات العادية، وبغياب أية أسئلة إضافية لا سيما في ما يتعلق بالقرارات الخاصة، أعلن أمين السر البدء بالتصويت على بنود جدول الأعمال بموجب قرارات خاصة والتي يتطلب إصدارها موافقة ٧٥% من المساهمين الحاضرين، وقد وافقت الجمعية العمومية بالنسبة المطلوبة لإصدار القرارت الخاصة على بنود جدول الأعمال وفقاً لما يلي:

٩- وافقت الجمعية العمومية بنسبة ٩٣،٠٠٦٥% على تحديث برنامج سندات الدين الأوروبية متوسطة الأجل للبنك (غير قابلة للتحوّل إلى أسهم)؛ وزيادة قيمته الحالية إلى ٢،٥٠٠،٠٠٠،٠٠٠ دولار أمريكي (أو ما يعادلها بعملات أخرى)؛ وإصدار سندات دين أخرى منطوية تحت البرنامج والتي سيحدد مجلس الإدارة شروطها وتعديل اي مستندات ووثائق تتعلق بالبرنامج (شريطة الحصول على موافقة السلطات المختصة) وذلك بما لا يتجاوز سنة من تاريخ موافقة الجمعية العمومية وذلك في حال قرر مجلس الإدارة تنفيذ الإصدار.

١٠ - وافقت الجمعية العمومية بنسبة ٩٨،٦٣٩٥% على مشروع القرار المقترح من مجلس الإدارة المتعلق بإصدار سندات رأس مال من المستوى الأول في شكل سندات دائمة " Tier 1 Capital" (غير قابلة للتحوّل إلى أسهم) في حدود مبلغ لا يتجاوز ١,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي (أو ما يعادله بعملات أخرى) وتفويض الصلاحية لمجلس الإدارة لتحديد موعد الإصدار بما لا يتجاوز سنة من تاريخ موافقة الجمعية العمومية وذلك في حال قرر مجلس الإدارة تنفيذ الإصدار، وتفويض مجلس الإدارة لتحديد شروطه وأحكامه والتوقيع على اي مستندات ووثائق تتعلق بالإصدار (شريطة الحصول على موافقة السلطات المختصة). تعتبر السندات الدائمة كرأس مال إضافي في المستوى الأول وفقا لتوجيهات المصرف المركزي الإماراتي حول معايير بازل (٣) بخصوص سندات رأس المال.

١١- وافقت الجمعية العمومية بنسبة ٩٩،٩٨٢٥% على إقتراح مجلس الإدارة بزيادة نسبة مساهمة الأجانب في رأس المال من ٣٠ % إلى ٤٠ % وفقاً للنص المقترح (مرفق ربطاً) :

المادة (٧) قبل التعديل:
"جميع أسهم الشركة اسمية ويجب ان لا تقل نسبة مساهمة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي من الأفراد الطبيعيين او الأشخاص الاعتبارية المملوكة بالكامل لمواطني مجلس التعاون في أي وقت طوال مدة بقاء الشركة عن (٧٠%) من رأس المال، ولايجوز أن تزيد نسبة مساهمة غير مواطني الدولة عن (٣٠%)".

المادة (٧) بعد التعديل:
"جميع أسهم الشركة اسمية ويجب ان لا تقل نسبة مساهمة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة ومواطني دول مجلس التعاون الخليجي من الأفراد الطبيعيين او الأشخاص الاعتبارية المملوكة بالكامل لمواطني مجلس التعاون في أي وقت طوال مدة بقاء الشركة عن (٦٠%) من رأس المال، ولايجوز أن تزيد نسبة مساهمة غير مواطني الدولة عن (٤٠%)".

حيث ان جميع المواضيع المدرجة في جدول الأعمال قد بحثت شكر الرئيس السادة المساهمون على ثقتهم متمنياً لهم دوام الصحة والتوفيق ورفع الجلسة في تمام الساعة الواحدة من بعد الظهر.

مقرر الإجتماع

الرئيس